التسمية به، وكان الأستاذ أبو بكر يغلب قول سيبويه وربما غلب قول الخليل وكلاهما قياس[1].

وقوله: لو نونت أحجف بها...

يريد أنهم لو لم يضاعفوا هذه الحروف للزم الاعتلال وحذف حرف العلة كعصا وسما ورحى فكنت تقول في لو وكي وفي أسماء: لو وكيء وفيء واواً وكيا وفيا ولو وكي وفي، ثم يعتل كل ذلك بالحذف فتبقى الكلمة على حرف واحد منون وإذا وقفت يذهب التنوين فيبقى الاسم على حرف واحد ساكن هذا إذا كان اسماً لمذكر فإن سمي بها مؤنث بقيت على حرفين من غير تنوين وهذا كله لا سبيل إليه لما فيه من الإجحاف فعدلوا إلى التضعيف لكونه على قياس كلامهم واستوى فيه المذكر والمؤنث إلا في عدم الصرف من المؤنث كسائر الأسماء[2].

وقوله: إنما تكون في الوصل لا يبقى منها إلا حرف واحد:

إنما قال في الوصل لأن بعض الفصحاء من العرب إذا وقف رد ما لم يظهر من التنوين يقول هذا عمر وغازي، والجيد الأكثر الحذف، وأما ذا الاسم المبهم فقد جعله كلاً لكونه غير متمكن وقياسه أن يجري من

---

(1) يذهب الخليل إلى أن الأصل في ذو «فعل» بتسكين العين. وذهب سيبويه إلى أن ذواتا بمنزلة فعلتا مضافة وحجته قوله تعالى: ﴿ذواتا أفنان﴾ [الرحمن: 48] ولو أفردتها لقلت ذواتان.

وحجة الخليل أنها إنما حركت العين حين أتمت ليدل على أن أصلها السكون.

الزجاج 69

(2) ما كان آخره حرف لين من هذه الحروف فسميت به الحرف لم يكن لك بد من أن تزيد حرفاً مثله نحو لو وفي..

وهذه الحروف عند سيبويه معارف بمنزلة زيد وعمرو.. وإذا سميت بهذه الحروف رجلاً كانت بمنزلتها إذا ذكرتها مسمياً بها الحرف، لو سميت رجلاً «ان» قلت هذا ان فاعلم وكذلك لو سميته لو.

الزجاج 69